

التنمية الريفية مفهومها ومقارباتها السوسيولوجية

Rural Development Is Its Concept And Its Sociological Approaches

عبد القادر نشادي^{1*}

¹ جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2023/07/04	تاريخ القبول: 2023/05/26	تاريخ الارسال: 2023/05/14
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص:

تهدف هذه المقالة إلى لقاء الضوء على موضوع مهم من المواضيع المرتبطة بالمجتمع الريفي وهو التنمية الريفية، هذه الأخيرة التي شكلت اهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع ومختلف الهيئات والمنظمات الحكومية ، وقد تعددت المفاهيم المرتبطة بها تبعا لتعدد المداخل النظرية التي تناولتها ، فهناك من يرى بأنها استراتيجية مصممة بهدف تطوير وتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس في المناطق الريفية ، وهناك من يرى بأن هذه الاستراتيجية تكون متكاملة لتشمل تنمية مختلف نواحي المجتمع الريفي وتسهم في تطوير الانسان الريفي ليصبح فاعلا وذا قدرة على تأمين معيشته والمساهمة في تطوير مجتمعه، وبين هذا وذاك سنحاول في هذه الورقة البحثية الاشارة الى مختلف هذه الاختلافات النظرية والمقاربات المفسرة لها.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية؛ التنمية؛ التبعية؛ التحديث؛ المجتمع القروي.

Abstract:

This article aims to shed light on an important topic of topics related to rural society, which is rural development, the latter that formed the attention of many economic thinkers, sociologists and various government agencies and organizations, and the concepts associated with them have multiplied according to the multiplicity of theoretical entrances that dealt with, there are those who see it A group of people in rural areas, and there are those who see that this strategy is integrated to include the development of various aspects of rural society It contributes to developing a rural person to become effective and has the ability to secure his livelihood and contribute to the development of his community, and between this and that we will try in this research paper to refer to the various theoretical differences and approaches interpreted by them.

Keywords: rural development; development; dependency; modernization; rural society; keywords

* e-mail:ne_expert09@yahoo.com

1- مقدمة :

تعد التنمية بشكل عام أحد أهم أولويات كل السياسات التي تضعها الدول بغرض تحقيق التوازن داخل المجتمع ، والوصول إلى تحقيق متطلبات الأفراد وطموحاتهم، وتختلف التنمية باختلاف الزمان والمكان ، والقطاعات المستهدفة، لذلك تحاول الحكومات المتعاقبة لمختلف الدول صياغة مشاريع تنمية تخص جميع القطاعات، وتستهدف تحقيق رغبات واحتياجات الأفراد في مختلف الأزمنة وفي جميع الأماكن، وتعد التنمية الريفية أحد أهم وأبرز أوجه التنمية ، والموجهة لفئة من المجتمع ولحيز جغرافي يحتل المجال الأكبر لأغلب الدول خاصة النامية منها، حيث أن لهذا الحيز الشاسع مكانة هامة لهذه المجتمعات من خلال اسهامه في تثمين وإنتاج جزء من خيراته وتأمين متطلبات ساكنته ، ويعتمد نجاح التنمية بهذه المجتمعات على وضع تصور استراتيجي متكامل على غرار الاهتمام بالتعليم والصحة وتوزيع العادل للدخل ومشاركة سكان المناطق الريفية في صياغة واقتراح المشاريع التنموية أو من خلال ما يعرف بالمقاربة التشاركية ورسم السياسات التنموية بناء على حاجة السكان وتطلعاتهم، وقد تعددت الرؤى والمقاربات السوسيولوجية المفسرة للتنمية بشكل عام ، حيث نجد مدرستين كبيرتين في هذا المجال وهما أفكار مدرسة التحديث والتي ترجع جذورها الى عالمي الاجتماع ايميل دوركايم وماكس فيبر والتي تتلخص أفكارها في أن التطور والتحديث يتم من خلال التكنولوجيا، في حين نجد أن المدرسة الثانية تبنت التنمية من خلال مقارنة التبعية والتخلف وهي متأثرة بالفكر الاشتراكي عكس رواد مدرسة التحديث المتأثرين بالفكر الرأسمالي، والتي تنطلق من مبدأ أن السبب الرئيسي للتخلف لكثير من الدول هو التبعية للنظام الرأسمالي العالمي والذي يسعى الى المحافظة على استمرارية التخلف في الدول النامية والتي يجب أن تبقى سوقا استهلاكية لمنتجات هذه الدول.

2- مفهوم التنمية الريفية وأهدافها:

تعد التنمية الريفية تلك العملية التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد داخل المحيط الريفي، كما أنها تعد أهم الموضوعات التي حرص العلماء وصناع القرار على السواء على معالجتها ، نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها في تحسين حياة الساكنة وإشباع حاجاتهم الأساسية، إضافة إلى تحسين مستوياتهم المعيشي

2-1- مفهوم التنمية الريفية:

إن الحديث عن مفهوم التنمية الريفية يجرنا الى ضرورة تبيان مفهوم التنمية بشكل عام ، هذه الأخيرة التي تعرف بأنها "عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع ، وتحدث نتيجة للتدخل

في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى، كما أنها مفهوم عام ومعنوي يمكننا تحديده في المجال السوسيولوجي على أنه عملية مستحثة (Indice Progress) تؤثر في الركيزة التي تقود الإنسان للمحافظة على قدرته في التنبؤ بالنسبة للبيئة" (التابعي، 2007، ص 51).

ويشير عالم الاجتماع الفرنسي (جابريل لوبرا) أن التنمية ليست عملية أو ظاهرة اقتصادية صرفة، وإنما هي مجموعة من الظواهر ذات طبيعة سوسيولوجية ونفسية وبيولوجية، بمعنى أن التنمية عملية مركبة ومعقدة في ذات الوقت تحتاج إلى فهم سلوك الأفراد وما يقوم بينهم من علاقات ثم ما يترتب على هذه العلاقات من أنظمة تتداخل في تفاعلها وفي تأثيرها على جوانب المجتمع المختلفة، (السويدي، 1990، ص 131).

أما مفهوم التنمية الريفية من قبل الهيئات والمنظمات الدولية، فنجد أن البنك الدولي قد عرفها سنة 1975 بأنها: "عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقرى الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسن الخدمات الصحية والتعليم والاقتصادية والإسكان (بكدي، 2013، ص ص 185-186).

2-2- أهداف التنمية الريفية:

رغم تعدد المفاهيم والاتجاهات حول دراسة وتخطيط وأهداف التنمية الريفية ورغم تباين المنطلقات الفكرية حول مفهومها، غير أن جميع المنشغلين في مجال التنمية الريفية يؤكدون أن التنمية الريفية هي المدخل الفعال لتنمية القرية، وعموما يمكن حصر أهدافها في العناصر التالية (التابعي، 2007، ص ص 70-80).

تبعا لما سبق يتبين أن التنمية الريفية هي عملية مصممة تهدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد داخل المجتمعات الريفية، وتمتد التنمية الريفية لتشمل عدة مجالات دون مجال محدد واحد، كما أنها تهدف إلى خلق توازن بين المناطق والمجتمعات وتحسين الخدمات الأساسية لساكنة الريف وإدخال التقنيات الحديثة لهم وغيرها من أدوات وسبل تحسين الحياة في كافة مجالاتها.

➤ وضع خطة إنمائية متكاملة لتنمية المجتمع الريفي:

تستهدف برامج التنمية الريفية وضع خطة إنمائية متكاملة تكفل تطوير وتنمية القرية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وتتسم بالواقعية وتصاغ في حدود الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة في المجتمع، وتتحدد الجوانب الاقتصادية الريفية التي يجب أن تكون موضوع اهتمام واضعي الخطة في الصناعات الريفية والثروة الحيوانية والتجارة ومشروعات البنية الأساسية والخدمات المختلفة.

➤ إحداث التغيير البنائي الوظيفي في كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي:

ويتمثل هذا التغيير في تغيير الأنساق الاجتماعية والنظم والعلاقات الاجتماعية، مثل تغيير النظام الاقتصادي والتعليمي والسياسي والقيمي والإداري والشائج الاجتماعية التي تربط بين الأفراد في إطار المجتمع، إضافة إلى تغيير ثقافة المجتمع من خلال تغيير سلوك الأفراد واتجاهاتهم ، وغرس قيم جديدة في نفوسهم ويتحقق هذا التغيير من خلال التعليم وتنشئة الأفراد والإقناع.

➤ تمكين المجتمع القروي من الاندماج في حياة المجتمع القومي:

وذلك بقصد أن تشترك المجتمعات المحلية في التقدم القومي بأقصى قدر مستطاع وقد أكد على هذه الحقيقة (Irwin Sanders) بقوله: "ترتبط برامج التنمية المحلية بالتنمية القومية التي تستهدف تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية وتغييرها عبر فترات زمنية محددة قد تكون ثلاث سنوات أو خمس سنوات ، ولذا فإننا في هذا الصدد ننظر إلى التنمية المحلية باعتبارها المنهج والوسيلة التي من خلالها تتحقق الأهداف القومية ، وتتدعم العلاقات بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي.

➤ تدريب القادة المحليين والقرويين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية:

إن هناك اتجاها واضحا في مجال التنمية الريفية مؤداه أن التنمية المحلية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة تهدف إلى خلق واكتشاف القادة المحليين الذين يكونون بمثابة قنوات الاتصال بين المسؤولين وأهالي القرية ، كما تهدف إلى تدريب المواطنين في المجتمعات المحلية على ممارسة الديمقراطية وذلك من خلال اشتراك الأهالي في اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون مجتمعهم وفي تخطيط وتنفيذ برامج تنمية مجتمعهم المحلي، ولعل مشاركة القرويين في الأمور السياسية والاجتماعية يعتبر هدفا من أهداف التنمية الريفية لا يقل شأنًا عن الغايات المادية الملموسة التي تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها، ذلك لأن الممارسة الديمقراطية تساعد على تفجير الطاقات الكامنة في نفوس الأفراد ، وتجعلهم قادرين على تحمل عبء المسؤولية.

➤ دعم الحركة التعاونية وتشجيعها من خلال اقامة مشروعات تعاونية:

تلعب الحركة التعاونية دورا هاما في تدعيم موقف الفلاح ، ومساندته في مختلف المواقف الحياتية وقد أشاد (D.warkinth) بأهمية التعاون في التنمية المحلية بقوله: " إن التنمية المحلية تستهدف في المقام الأول تحقيق الالتحام المتزايد بين الأهالي للعمل معا من أجل تحديد حاجاتهم والبحث عن طرق ووسائل مقابلتها وإشباعها واتخاذ القرارات والمشاركة في المسؤوليات ، والعمل بكفاءة وفاعلية للوصول إلى مستويات عليا من الرضا، وإشباع الحاجات والتغلب على المشكلات.

➤ النهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤولياتها في المجتمع:

تهدف برامج التنمية الريفية إلى النهوض بالمرأة الريفية وتعليمها وتنقيفها ومحو أميتها، وذلك حتى تشارك الرجل وتساعد في مواجهة صعاب الحياة والتغلب على كل العراقيل التي يواجهونها، ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال تحقيق فكرة المساواة بين الولد والبنات في المجتمع القروي، وأن كل منهما له دور لا بد أن يلعبه حتى يشارك الجميع في تحقيق التنمية المستدامة.

2-3- متطلبات التنمية الريفية:

تتطلب التنمية الريفية المستدامة مشاركة متنوعة من جميع الجهات والمؤسسات والهيئات وافراد المجتمع المتأثرين بنواتجها في عمليات التخطيط والإدارة والتقييم، وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف الى عدة أمور منها (بوكدرون، 2015، ص ص 245-246):

- ✓ الإسراع بإحداث التغييرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية.
- ✓ ترشيد سياسات وقرارات التنمية الريفية.
- ✓ إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية.
- ✓ تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التمويل الذاتي.
- ✓ الحرص على المال العام والاسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي
- ✓ مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب لحل المشكلات التنموية.

2-4- أنواع التنمية الريفية

هناك نوعين من التنمية الريفية وهي كما يلي (ضيف وسايح، 2022، ص ص 48-49):

➤ **التنمية الريفية الشاملة:** التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتساغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان.

➤ **التنمية الريفية المتكاملة:** فهي مجموعة الجهود التنموية الرامية إلى تحقيق رفاهية المجتمع الريفي عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية التي تكمل بعضها البعض تحت فاعلية أكثر من جهة مثل جهود رفع مستوى المعيشة عن طريق الاستثمارات المدعومة ببناء البنية التحتية، ومشاريع أخرى تلتنقئ كلها على هدف تحسين ظروف معيشة أهل الريف.

3- نظريات التنمية:

أثار موضوع التنمية جدلا واسعا وهذا نظرا لاختلاف المنطلقات الفكرية الايديولوجية وحادثة استخدام هذا المصطلح في التراث السوسيولوجي، وقد تعددت المحاولات لتصنيف النظريات السوسيولوجية التي تطورت وازدهرت في المجتمعات الغربية، وعلى وجه العموم توجد مدرستان بارزتان تتاولتا التنمية، الأولى اشتهرت في سنوات الخمسينات والستينات وتسمى مدرسة التحديث ، وترتكز أفكار هذه المدرسة على التطور الاجتماعي حيث يندرج هذا الأخير خلال مراحل معينة في نظام محدد معتمدا على تحليل كل من (دوركايم وماكس فيبر)، في حين أن المدرسة الثانية اشتهرت في السبعينات وتدعى بمدرسة التبعية والتخلف وترتكز أفكارها الاتجاه على أن عرقلة التنمية أو حالة التخلف هي نتيجة تلك العلاقات الغير متوازنة بين الدول المتطورة أو المتقدمة ونظيرتها في الجهة المقابلة الدول المتخلفة وتستمد أفكار هذه المدرسة من كارل ماركس.

3-1-1- نظرية التحديث:

لقد استخدم مفهوم التنمية والتحديث في أدبيات علم الاجتماع بشكل متعدد، فحين يشير مفهوم التنمية الى عمليات التغير التي تطرأ في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنظم والبناءات الاجتماعية، فإن مفهوم التحديث يشير الى ذلك التحول أو الانتقال من النمط التقليدي إلى النمط المتطور الذي يتميز باستخدام التكنولوجيا الذي تتميز به المجتمعات المتقدمة عن المجتمعات المتخلفة أو التقليدية، وبالتالي فالتحديث بشكل عام حسب أصحاب هذا الاتجاه هو الانتقال من نمط تقليدي بسيط إلى نمط آخر متطور.

3-1-1- اتجاهات نظرية التحديث:

لقد برزت عدة اتجاهات لهذه النظرية يمكن إبرازها في النقاط التالية:

➤ الاتجاه الكلاسيكي:

أهم رواد هذا الاتجاه نجد كل من (دوركايم وماكس فيبر) ، حيث حاولا صياغة نظرية لدراسة نشأة النظام الرأسمالي حيث أن اميل دوركايم(1858-1917) اعتبر في كتابه المشهور "تقسيم العمل الاجتماعي" أن المجتمع يتميز بخاصيتين من التضامن،الخاصية الأولى وهي التضامن الآلي وهو ذلك التضامن السائد في المجتمعات التقليدية ويغلب عليه الدين والأعراف والتقاليد، أما الخاصية الثانية من التضامن فهو التضامن العضوي وهو ذلك التضامن السائد في المجتمعات الحديثة ، ويغلب عليه الفردانية وتقسيم العمل... الخ، كما أن "دوركايم" يوضح أن المجتمع التقليدي يقوم الناس فيه بأعمال الزراعة وتعتمد على عدد الأسر الفلاحية التي تسكن القرى ، ويقوم بالضبط الاجتماعي(التضامن) في هذه الظروف على أسلوب مشترك وسماها " التضامن الآلي"، أما المجتمع الذي يبنى على إشباع حاجات معينة دينية واقتصادية فهو المجتمع الأكثر تعقيدا وتكاملا ويطلق عليها اسم " التضامن العضوي" (أندرو، 2003، ص ص75-76) ، وكخلاصة لموقف دوركايم فإنه ربط بين تقسيم العمل والانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث وأكد على أن مشكلة تنمية المجتمع وتحديثه تتوقف على المعايير الأخلاقية ، وبالتالي

أهمّل الظروف الاقتصادية وعلاقات الإنتاج واستبعد المتغيرات التاريخية والمادية في محاولته لتفسير التغير الاجتماعي (نابي، 2014، ص 294).

انطلاقاً مما سبق يتبين أن إميل دوركايم افترض أن هناك نوعان أساسيان للمجتمع (تقليدي وحديث) ولكل منهما صيغ مختلفة للتضامن الاجتماعي ، وأن المجتمع التقليدي يمتاز بنمط صارم من المعايير والمعتقدات التقليدية، في حين أن المجتمع الحديث حسب أكثر تعقيداً ويخلق نمطاً متميزاً وجديداً من الأخلاق والمعايير وهي أقل صرامة من تلك السائدة في المجتمعات التقليدية

في حين أن ماكس فيبر فقد قام بدراسة العلاقة بين الأفكار الدينية والاتجاهات نحو النشاط والتنظيم الاقتصادي وتوصل إلى أن هناك تأثير متبادل بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية، ويرى فيبر بأن الأخلاق البروتستانتية هي التي عملت على تكوين النضج النفسي وتهبئة الجو الملائم لقبول القيم والأفكار المرتبطة بالرأسمالية وهذه القيم هي شرط ضروري لظهور الرأسمالية الحديثة وخصائص الرأسمالية الحديثة حسب فيبر هي (بلخيري، 2009، ص ص 84-85):

- ✓ بناء الاقتصاد وفق التنظيم العقلي.
- ✓ إدارة الاقتصاد وفق مبادئ علمية.
- ✓ يتم الإنتاج من أجل السوق وال جماهير وعن طريقهم.
- ✓ العمل بكفاءة وبروح معنوية عالية
- ✓ رفض النزعة التقليدية والخيالية واللاعقلانية.

وعليه فإن مقارنة فيبر للمجتمع الحديث تأتي من خلال اعتباره مجتمعاً رأسمالياً محكوم عليه أن يسير في اتجاه تنموي بيروقراطي وما يتضمنه هذا النموذج (النموذج البيروقراطي) من عقلانية ورشادة، كما أكد فيبر أن هناك علاقة بين الظواهر الدينية يمكن القول أنها علاقة تبادلية، حيث ترتبط الرأسمالية الحديثة بالأخلاق البروتستانتية هذه الأخيرة التي تمجد العمل وتهتم بمباهج الحياة وترى أن على الفرد أن يعيش باستمتاع وإثارة ومجازفة... الخ.

➤ اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات:

أهم رواد هذا الاتجاه نجد (هوزيتلز) و(ليفي وبارموز)، وقد انصب اهتمام علماء الاجتماع في هذا الاتجاه على العلاقة المتبادلة بين التغير الاقتصادي والاجتماعي ونتائج التكنولوجيا الغربية على المجتمعات الغير صناعية، و أصبحت النظرية القائلة بأن التغير في المجال الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيرات غير متوقعة في الجوانب الشخصية والاجتماعية والثقافية من الأفكار المقبولة ، ويتم التركيز على الدور الذي تلعبه الثقافة التقليدية في إعاقاة التنمية (حامد، 2007، ص 26) ،ويقوم هذا الاتجاه على الأسس التالية (قيرة، 2001، ص 80):

- ✓ تحديد السمات والخصائص الأساسية للمجتمعات الغربية باعتبارها نماذج مثالية.

- ✓ تحديد السمات والخصائص الأساسية المقابلة لها في مجتمعات البلدان النامية.
- ✓ تصنيف هذه الخصائص وترتيبها تبعا لنموذجين يحتوي كل منهما على عدد من المؤشرات الكمية والكيفية (نموذج للتقدم وآخر للتخلف).
- ✓ صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

➤ الاتجاه التطوري الحديث:

من أهم رواد هذا الاتجاه نجد (والث روستو) وهو مؤرخ اقتصادي أمريكي ومتخصص في تاريخ الاقتصاد الأمريكي، وهو من أبرز مفكري مدرسة التحديث وأشهرهم وقد اهتم (روستو) بالتغير الاجتماعي، وتكلم عن أهميته في تفاؤله بنتائج التغير الاقتصادي السريع في العالم الثالث، إذ ما تم التغلب على المعوقات التي تسببها التقاليد، كما أن (روستو) وضع خمس مراحل أكد فيها أنه يمكن للمجتمعات في مرحلة من المراحل الخمسة إلى تشكيل مراحل النمو الاقتصادي وهي (حامد، 2007، ص ص 28-29):

✓ **المرحلة التقليدية:** تضم هذه المرحلة من الناحية الفعلية مجموعة كبيرة من المجتمعات المتنوعة ابتداء من ثقافات العصر الحجري بفرنسا وحتى وقت الثورة ويعتقد أن الصفات المشتركة بين هذه المجتمعات هي أكثر أهمية من الاختلافات وهذه الصفات المشتركة تتضمن التكنولوجيا وعلم ما قبل نيوتن اقتصاد قائم على الزراعة والحرف الأولية بصورة أساسية ، أما متوسط دخل الفرد فيصل إلى درجة الكفاف ويتعذر الادخار، وتسوده الأمية وبناءه اجتماعي جامد يقوم على القرابة ، وبهذا المعنى يفترض أن غالبية المجتمعات قبل مائتي سنة كانت تقليدية ولكن ظهر في بعضها محفزات لوجود قوى وأشكال اجتماعية جديدة.

✓ **مرحلة التمهيد للانطلاق:** في هذه المرحلة بدأت التغيرات في كل المؤسسات وغالبا ما كان المحفز أو المحرك لها خارجيا، ففي الاقتصاد تطورت الزراعة وازدادت التجارة والخدمات وظهرت بداية الصناعة قبل التعدين وأصبح الاقتصاد أقل اعتمادا على الاكتفاء الذاتي، أما اجتماعيا فترتبط هذه العملية بظهور نخبة أو صفوة قادرة ورغبة في إعادة توظيف ثروتها بدلا من تبذيرها.

✓ **مرحلة الانطلاق:** تعرف هذه المرحلة بأنها الحد الفاصل في حياة المجتمعات الحديثة عندما تزول العوائق من طريق النمو الاقتصادي وخاصة مع بداية استغلال رأس المال بمعدل كافي بحيث يصبح النمو حالة اعتيادية ، وتتميز هذه المرحلة بعدة خصائص منها التغلب على العقبات التي تواجه النمو الاقتصادي ربما من خلال استيعاب التكنولوجيا كما حدث في بريطانيا والمناطق الخاضعة لها ، أو مع ظهور جماعات سياسية جديدة تكون مستعدة لإعطاء الأولوية لتحديث الاقتصاد أو لزيادة الاستثمار بشكل مطرد ، إضافة إلى ذلك تبدأ الزراعة بالتطور والنمو الملموس في مجال الإنتاج فهو تطور ضروري إذا استهدف الحاجة الناجمة عن توسع المراكز الحضرية.

✓ **مرحلة الحث لأجل النضوج:** حيث يتم الاستثمار بنسبة (10-20%) من الدخل القومي ويأخذ النظام الاقتصادي مكانه الطبيعي في النظام العالمي وتصبح التكنولوجيا أكثر تعقيدا وتبدأ عملية الابتعاد عن الصناعة الثقيلة وما يتم إنتاجه في هذه المرحلة ليس سبب الحاجة الاقتصادية إليه، وإنما هو مسألة اختيار.

✓ **مرحلة عصر الاستهلاك الجماعي العالمي:** حيث تخصص القطاعات الاقتصادية المتقدمة بتقديم الخدمات وصناعة السلع المستديمة، ويتم تلبية الحاجات الأساسية ويكون هناك تركيز على الضمان الاجتماعي والرعاية

الاجتماعية، كما تتميز هذه المرحلة بقوة الانتاج، بحيث يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات عامة: فالثروة يمكن تركيزها على الاستهلاك الفردي، كما هو الحال في أمريكا أو التوجه إلى دولة الرفاهية كما هو الحال في أوروبا الغربية، أو استخدامها لبناء قوة ونفوذ عالمي وهذا ما ميز الاتحاد السوفياتي السابق.

➤ الاتجاه السيكلوجي:

أهم رواد هذا الاتجاه نجد (ماكيلاند وهاجين) ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن عملية التغيير الموجه في المجتمع تتوقف إلى حد كبير على طبيعة أفراد المجتمع أنفسهم من حيث استعدادهم واستجاباتهم لقبول أو رفض التغيير، وهذا يرتبط إلى حد كبير بخصائص الشخصية والاتجاهات والمعتقدات السائدة وأسلوب التنشئة ودرجة الوعي... الخ، ومن هذا المنطلق تؤكد بعض النظريات الغربية على دور الأبعاد السيكلوجية في عملية التنمية وارتباطها إلى حد كبير بتغيير الأفراد للمجتمع، وتوفير العدد الكافي ممن يتصفون بالطموح والرغبة في الإنجاز والقدرة على التقمص والتصور والأدوار وإمكانات مستقبلية، ويركز أصحاب هذا الاتجاه على مسألة نفسية الإنسان بحد ذاتها وسلوكه نحو التغيير، فعملية التنمية عندهم هي رهن بتغيير أفراد المجتمع من حيث القيم والحوافز والسلوك، فالمجتمع الذي حقق أو أنه يحقق تنمية الآن هو المجتمع الذي يوجد به عدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح والابتكار والقدرة والدافعية نحو الإنجاز (هويدي وقنوعة، 2014، ص ص 176-177).

➤ الاتجاه الانتشاري:

أهم رواد هذا الاتجاه نجد "ويلبيرت مور" و "دانيال ليرنر"، يقوم هذا الاتجاه على أن التنمية يمكن أن تتحقق من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وهذا يعني بطبيعة الحال أن على الدول الأخيرة أن تشهد عملية تثقيف إذا ما أرادت تحقيق التنمية، كذلك يفترض هذا الاتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولاً من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، ثم تنتشر بعد ذلك في عواصمها الإقليمية، إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول أما ما يميز هذا الاتجاه عن غيره هو اهتمامه بالعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدان الغربية وبقية أجزاء العالم (هويدي وقنوعة، 2014، ص 178).

بناء على ماسبق فانه يمكن القول أن هذا الاتجاه ينطلق من فكرة أن تنمية المجتمع تتطلب انتقال عناصر مادية وثقافية سائدة في الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وأن هذا الانتقال للعناصر الثقافية يتم من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية في مرحلة أولى ثم في مرحلة أخرى يتم انتشارها في باقي الأقاليم والمناطق

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك معوقات تضعف وتحد من قدرة الدول النامية على الاستفادة من التجديدات والاستحداثيات الوافدة من الغرب، وتأخذ هذه المعوقات إما شكلاً بنائياً يتعلق بالبناء الاجتماعي أو شكلاً ثقافياً يتعلق بقيمه السائدة، إضافة إلى أن الفائدة الحقيقية التي ينطوي عليها هي أنه يساهم في الإسراع بعملية التنمية والتي تتمثل أساساً في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقيم والأفكار الغربية من دول العالم الغربي المتقدمة إلى دول العالم المتخلفة (نابي، 2014، ص 289).

على ضوء ماسبق فان المعوقات التي قد تؤدي الى عدم اكتمال عمليات الانتقال المشار اليها سلفا قد تحدث على مستوى البناء الاجتماعي كان يتم وضع خطة تنموية الا ان قيم المجتمع وتقاليده لا تتوافق مع متطلبات واليات تنفيذ هذا الخطة، أو أن تكون هذه العوائق تبعا للنظم السائدة في المجتمع وعدم مساهمتها في تحقيقها على غرار النخب ومنظمات المجتمع المدني(برنامج التنمية يتعارض مع توجهها الأيديولوجي مثلا).

3-1-2-مبادئ نظرية التحديث:

يمكن إجمالها في العناصر التالية (حامد، 2007، ص30):

- ✓ هناك خلط واضح للجوانب السوسولوجية والسيكولوجية والاقتصادية في نظرية التنمية مثل (القيم، الدوافع الفردية، تراكم رأس المال).
- ✓ هناك دور للقيم والأعراف ومعتقدات الناس في تحديد نوع المجتمع التقليدي أو الحديث لذلك فإن التغير في القيم من أهم شروط التغير الاجتماعي.
- ✓ إن تاريخ تطور التصنيع في الغرب لم يعد شيئاً فريداً من نوعه كما اعتقد فيبر، وإنما يمكن أن يكون كبرنامج عمل للتنمية في العالم الثالث.
- ✓ يحدث تحول المجتمعات عندما تنهار وأنماط السلوك التقليدية تحت ضغط التحديث.
- ✓ عملية التحديث بواسطة الانتشار وتعني التنمية في الجوانب الحياتية المختلفة في العالم الثالث مثل انتشار التعليم والتدريب وزيادة الوعي السياسي والمشاركة الديمقراطية وتحويل السلطة المبنية على الولاءات التقليدية إلى نظام عقلاني مرتبط بحكومة وطنية برلمانية.
- ✓ إن المجتمعات المختلفة تمر زمنياً بأوقات مختلفة في التنمية لأنها قد نجحت بدرجات مختلفة في إدخال جانب الحداثة.

3-1-3-الانتقادات الموجهة لنظرية التحديث:

من خلال عرضنا لمختلف الاتجاهات المشكلة لنظرية التحديث نجد أنها تصورت التنمية على أنها مراحل من التاريخ وجب على المجتمعات التقليدية أن تصل إلى النمو والتقدم من خلال اجتيازها لهذه المراحل ، على أن تكون المجتمعات المتقدمة أو المجتمعات الغربية النموذج المثالي للتنمية ، حيث أن المجتمعات المتخلفة يجب أن تحذو حذو هذه المجتمعات الغربية في اجتيازها لمختلف المراحل التاريخية حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من تقدم وازدهار ، كما أن مختلف اتجاهات نظرية التحديث تؤكد على أنه لا بد للمجتمعات التقليدية أن تغير من القيم والاتجاهات القديمة نحو قيم حديثة تواكب العصر الحديث حتى يمكنها من تحقيق التنمية التي وصلت إليها المجتمعات الغربية التي تتصف بالإبداع و الابتكار، غير أن نظرية التحديث تعرضت لعدة انتقادات من أهمها (حامد، 2007، ص ص30-31):

- ✓ يشير العديد من النقاد إلى أن الاصطلاحين الرئيسيين لهذه النظرية التقليدي والحديث هما اصطلاحان مهمان لا يمكن استخدامهما لتصنيف المجتمعات ، كما أنه إشارة حول الاختلاف بين المجتمعات الموجودة الآن والتي وجدت في السابق فاصطلاح تقليدي يقدم غطاء ليشمل سلسلة من المجتمعات من قبل الصناعية التي اتسمت بسمات اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة الاختلاف، كالإقطاعية والقبلية والامبراطوريات البيروقراطية ، فلا بد من تحليل تاريخي أكثر دقة لهذه الأشكال من مجتمعات ما قبل الصناعة المتميزة لكي يكون لدينا فهم أكثر لعمليات التغير الاجتماعي اللاحقة التي تمر بها.
- ✓ إن المجتمعات كلما تطورت انكمش المجتمع التقليدي بفعل القيم والمواقف والأعراف الحديثة، إن مصطلح "مجتمع تقليدي وحديث" حتى لو تم قبوله فهما ليس مستقلين، وهناك الكثير من الشواهد تشير إلى أن النمو

- الاقتصادي ومجيء الحداثة لا يعني بالضرورة التخلي عن ما يسمى بأنماط السلوك والقيم والمعتقدات التقليدية، فعلى سبيل المثال يشير (غوسفيلد) إلى أن الدين الإسلامي قد تعزز بانتشار التكنولوجيا الحديثة للمواصلات التي جعلت الحج إلى مكة أسهل بكثير لعدد من الناس مما كان عليه في الماضي.
- ✓ افتراض (روستو) يتمثل في أن الاستثمار يميز مرحلة الانطلاق الحقيقية، ولكن من زاوية أخرى يرى (فرانك) أن مجموعة من الأقطار في أمريكا اللاتينية وفي أماكن أخرى من العالم لم تمر بالمرحلة التقليدية ويطلق عليها اسم أقطار (الدول العزلاء أو الفارغة)، وهي المجتمعات التي إما لم توجد فيها مجتمعات سابقا على الإطلاق (مثل الأورغواي) وإما أن هذه المجتمعات تم القضاء عليها أو تهيمشها عن طريق الغزو الأوروبي.
- ✓ يوجد اتفاق بين منتقدي (روستو) على أن نقطة الضعف الأساسية في نموذجيه يبرز في إهماله الارتباطات أو العلاقات بين المجتمعات أو عدم التأكيد عليها أي بين مجتمع وآخر وضمن كل مجتمع أو داخله.
- ✓ لقد أشار (فرانك Frank) إلى أنه من المشكوك فيه أن تحدث التنمية في العالم الثالث متخذة نفس المسارات التي اتخذها الغرب، لأن مثل هذا النموذج المثالي مع كل تبايناته، يغفل الحقيقة التاريخية والبنائية الخاصة بالدول النامية.
- ✓ لقد تجاهلت هذه النظرية أن الدول المتخلفة لا يمكن أن تكرر التجارب الماضية للدول المتقدمة فيما عدا بعض المظاهر السطحية المتعلقة بارتفاع معدلات النمو والاستثمار، وذلك لأن البلدان المتقدمة لم تخضع في تاريخها الحديث للاستعمار ولم يجر استغلالها على النحو الذي يحدث للدول المتخلفة، كما أن تلك البلدان لم تجد نفسها مضطرة لتحقيق تنمية سريعة وهي محاطة بمجموعة من الدول أكثر تقدما منها بكثير.
- ✓ اتصفت بضعف تركيزها على المتغيرات الاقتصادية في التنمية والتأثيرات الخارجية والدولية ودورها في تشكيل الظروف الواقعية التي تعيشها المجتمعات النامية ومن هنا يتضح أن نظرية التحديث لم تستمد منطلقاتها النظرية والميدانية من واقع المجتمعات النامية، وإنما جاءت من أصل إحداث تغيير بعيد كل البعد عن واقع هذه المجتمعات وفق منظور مجتمع رأسمالي صناعي (فكرون، 2005، ص122).
- ✓ طبيعة الاستقطاب النظري الذي أسسه أنصار التحديث بين نموذج المجتمعات التقليدية ونموذج المجتمعات الحديثة هما في الحقيقة نموذجين مجردين افتراضيين لا يعطيان صورة صحيحة عن واقع المجتمعات النامية وحتى المتقدمة، فلقد بينت دراسات مختلفة أن المجتمعات النامية تتوفر على مظاهر حديثة وعصرية، كما هناك مظاهر تقليدية بالمجتمعات المتقدمة (فكرون، 2005، ص123).

3-2- نظرية التبعية أو التخلف:

إن مختلف الانتقادات التي واجهت نظرية التحديث كان للماركسيين الدور الكبير في طرحها من حيث افتقارها إلى مختلف الشواهد والدلائل التي تثبت صحته، كما أنها تفنقر إلى قوة التحليل إضافة إلى أن نظرية التحديث لم تشر إلى أهم العوامل التي تؤثر في عملية التنمية لاسيما القوة والصراع والطبقي، هذا الأخير الذي يعتبر عند كارل ماركس المحرك الرئيسي للتغير التاريخي، ومن أهم المفكرين الذين ينتمون إلى المدرسة الفكرية المهمة بالتخلف نجد كل من "فرانك Frank" و"وارين wares" و"وليامز willames"، حيث يعتقد (فرانك) بأن التنمية في العالم الثالث غير ممكنة، في حين يرى "وارين" و"وليامز" أنه من الممكن حدوث تنمية ذات صناعة رأسمالية واسعة النطاق (حامد، 2007، ص 33).

كما أن رواد هذه المدرسة يؤمنون بعجز النظريات الاقتصادية والنيوكلاسيكية عن تفسير وفهم العلاقات الاقتصادية القائمة بين ما يسمى (المركز) وهو المتخصص في الصناعة وتمثله الدول المتقدمة وبين ما يطلق عليه صفة (الأطراف) والمتخصصة في الزراعة والصناعات الاستخراجية والتي تمثلهم الدول النامية، وعليه فإنه أمام عجز هذه النظريات كان الأجدى أن يتم تفسير التبادل الناشيء من خلال العلاقة بين المركز والأطراف (والذي يعتبر تبادلا غير متكافئ) بن الدول المتقدمة الأكثر تصنعا والدول النامية التي تبقى في تبعية لها لما تتضمنه العلاقة بينهما من تباينات في البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يزيد من ارتباط الدول النامية بالمتقدمة وهو ما يوحي بوجود أعراض التخلف كنتيجة طبيعية لهذا الوضع

3-2-1- مبادئ نظرية التبعية أو التخلف:

وعموما يمكن إرجاع حالة التخلف في دول العالم إلى عوامل وأسباب حسب (فرانك) وتمثل هذه العوامل أهم المبادئ الرئيسية لنظريته وهي:

❖ التناقض الخاص بحالة التجريد والاستحواذ على الفائض الاقتصادي:

ويذهب فرانك أن التحليل الذي قام به ماركس عن الرأسمالية هو الذي عرف وأكد على عنصر التجريد من فائض القيمة الذي يحققه المنتجون، ثم الاستحواذ عليه من جانب الرأسماليين، ولذلك فإن عدم تحقق الفائض الاقتصادي "الممكن" وعدم توافره للاستثمار يرجع أساسا إلى طبيعة البناء الاحتكاري للرأسمالية ويذهب فرانك إلى أن البناء الاحتكاري للرأسمالية الدولية أدى إلى إحداث التخلف في الشيلي (شليبي، 1999، ص ص 64-65).

❖ القوى الخارجية: فكل التغير الحاصل يأتي ويفرض عن طريق القوى الخارجية من خلال العلاقة بين المركز والأطراف (حامد، 2007، ص 38).

❖ التناقض الخاص باستقطاب المركز - التوابع: ويعتبر (فرانك) أن هذا العامل يعتبر أكثر أهمية بالنسبة لأسباب التخلف والتنمية وهو ما قدمه «ماركس» في تحليله عن "المركز" للنسق الرأسمالي، يأخذ شكل الاستقطاب داخل العاصمة المركز والتوابع (الدول المتخلفة)، وقد لاحظ "بول باران" نفس هذا التناقض

عندما رأى أن حكم الاحتكار الرأسمالي والاستعمار في الدول المتقدمة والتخلف الاقتصادي والاجتماعي في البلاد المتخلفة يرتبطان ببعضهما بصفة وثيقة ولا يمثلان سوى جانبين مختلفين لما هو في الواقع بمثابة مشكلة تحيط بالعالم كله ، فالتنمية والتخلف كلاهما هو النتيجة الحتمية والمظهر المعاصر للتناقض الداخلي في النسق الرأسمالي العالمي، فالتنمية الاقتصادية والتخلف ليس مجرد حالات نسبية وكمية في أن أحدهما تمثل مزيدا من التنمية الاقتصادية عن الأخرى بل أن التنمية الاقتصادية والتخلف ماهما إلا حالات علاقية ونوعية (شليبي، 1999، ص 66).

❖ **الانقطاع أو عدم التواصل:** على التابع أن يكون بعيدا عن اتباع خطوات التنمية الخاصة بالمركز، ليس هذا فحسب ولكن أيضا يجب أن ينفصل انفصالا جذريا عن النظام ككل إذا أراد حقا تحقيق التنمية (حامد، 2007، ص 38).

❖ **التناقض الخاص باستمرارية التغير:** إن فكرة (فرانك) في هذا الصدد مؤداها أن القضاء على التخلف يستلزم وعي أفراد المجتمع المتخلف بدورهم في القيام بعملية إنماء مجتمعهم، كما يستلزم وعيهم باتباع المنهج الشمولي (أي إدراك العالم كوحدة واحدة) الأمر الذي قد يساعدهم على فهم حقيقة مجتمعهم وحقيقة العلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وبذلك يمكن القضاء على التخلف إذ يعتقد (فرانك) أن العلاج الوحيد للتخلف هو بالخروج من دائرة النسق الرأسمالي عن طريق الاشتراكية (شليبي، 1999، ص 68).

❖ **سياسة الدولة تعتبر عنصرا حاسما في التنمية الاقتصادية:** وهذه السياسة هي حصاد ممارسات طبقات ذات مصالح متضاربة، وتعمل الطبقات المستفيدة على بقاء هذه الأوضاع واستمرارها (نابي، 2004، ص 297).

3-2-2- الانتقادات الموجهة لنظرية التبعية:

تعرضت نظرية التبعية على غرار نظرية التحديث للعديد من الانتقادات يمكن إبرازها في النقاط التالية:

✓ اقتصرت نظريات التبعية في تحليلها على العلاقة التاريخية التي تربط البلاد المتخلفة بالبلاد المتقدمة، ولم تهتم بدرجة كبيرة بتاريخ البلدان النامية الذي يحوي العديد من المتغيرات التي تلغي الضوء على ظاهرة تخلف هذه البلدان (نابي، 2004، ص 302).

✓ أن فرانك أنفق الكثير من الوقت في قياس التخلف بلغة التبادل، ونقل الفائض من التوابع إلى مراكز الدولة، وهذا قاد عددا من النقاد إلى الادعاء بأن نقطة الضعف الأساسية لدى (فرانك) هي فشله في دراسة الطريقة التي يتم بها استخراج الفائض بواسطة نظام الإنتاج السائد في مجتمعات العالم الثالث، ويشير بعض النقاد مثل (لاكلاو) (laclou) إلى أن استغلال الفائض من قبل بلد أقوى يتمتع بتفوق تجاري على بلد آخر، ليست سمة مميزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي ، وكما يدعي (لاكلاو) في أن المشكلة الرئيسية هي معرفة كيفية إنتاج هذا الفائض الذي يتم نقله ومعرفة مدى وجود أية سمات خاصة بالنظام الإنتاجي الذي يقيد التنمية فاعتماد بعض العمال على مصادر إضافية غير رأسمالية للكسب المادي في نظامها الإنتاجي سيسمح لأرباب العمل بتقليل الأجور وإدامة الربحية ، فهؤلاء النقاد يقولون إن التخلف يجب تحليله حسب الطريقة التي يتم فيها استغلال قيمة الفائض والعمل وليس حسب المقدار النقدي لفائض رأس المال المنقول (حامد، 2007، ص 38).

✓ أنها تنهم البرجوازية الوطنية بالخيانة والتعاون مع الرأسمالية العالمية لتحقيق مصالحهم على حساب المصلحة الوطنية، وهذا قول لا يصدق في جميع الأحوال (نابي، 2004، ص 302).

✓ يتحدى أحد النقاد الماركسيين (بيل وارييل Bill Warrell) فرانك في تحليله علاقات الإنتاج بصورة صحيحة، وعلى أي حال فهو لا يعتقد باستمرار التخلف في العالم الثالث رغم أن نظامه الإنتاجي الحالي هو مزيج بين النشاطات الرأسمالية وغير الرأسمالية، ويدعي (وارييل) أن ما ننظر إليه بأنه سمات تخلف أو تبعية ما هي في الحقيقة سوى سمات أي مجتمع يمر بفترة انتقالية، اجتماعية، اقتصادية نحو الرأسمالية ويرى أن الركود ليس قدرا لمجتمعات العالم الثالث، كما يقرب اعتماد بلدان العالم الثالث على المجتمعات الصناعية في نموها الاقتصادي، وخاصة للحصول على التكنولوجيا وكلما أصبح النفوذ الرأسمالي أكثر عمقا ونجاحا في العالم الثالث كلما تمكن من إيجاد مقدرته الخاصة على النمو (حامد، 2007، ص 39-40).

الخاتمة:

إن ما ينبغي التأكيد عليه في نهاية هذه الورقة البحثية أن التنمية الريفية هي عملية تطوير المجتمع الريفي وتحسين مستوى معيشة ساكنته من خلال اعتماد استراتيجية تنمية شاملة، بغرض مكافحة الفقر في الوسط الريفي وتحقيق الاستثمار الفعال وتثبيت ساكنة هذه المناطق ، وهو ما يؤدي الى الاستغلال الأمثل للموارد الكبيرة التي تزخر بها هذه المناطق خاصة ما تعلق بالجانب الزراعي والفلاحي وهي مجالات حيوية تؤمن للدولة احتياجاتها الأساسية وتحقق لها الأمن الغذائي الذي تسعى اليه كل دول العالم، ولعل الاهتمام بالتنمية في هذه المناطق يكون من خلال رؤية استراتيجية ومتكاملة تنصهر فيها كل الرؤى ويتعاون على تحقيقها كل الفاعلين(السلطات العمومية، سكان الأرياف، منظمات المجتمع المدني،...الخ)، وقد حاولنا الإحاطة بموضوع التنمية الريفية في هذه الورقة البحثية من خلال تبيان ماهيتها والأطر النظرية المفسرة لها، آملين من وراء ذلك تسليط الضوء عليها.

المراجع:

- 1- أندرو بشير، (2003)، مدخل إلى علم الاجتماع التنمية، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.
- 2- ضيف أحمد ، سابح حنان ، (2022)، مفهوم التنمية الريفية ومتطلبات نجاحها، ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التنمية الريفية كسبيل لإدماج مناطق الظل في السياسات التنموية الوطنية ،المنعقد بتاريخ 09 ماي 2022، الجزائر، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة.
- 3- التابعي كمال، (2007)، مقدمة في علم الاجتماع الريفي، ط01، القاهرة، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- 4- السويدي محمد، (1990)، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 5- بلخيري كمال (2009)، التنمية والتخطيط الأسري في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة باتنة، الجزائر .
- 6- بكدي فاطمة، (2013)، «التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، رقم المجلد 07، العدد 01، ص ص 181-206.
- 7- بوكردون يوسف (2015)، «تخطيط التنمية الريفية كأحد استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة»، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، رقم المجلد 09، العدد 02، ص ص 243-259
- 8- حامد سهير (2007)، اشكالية التنمية في الوطن العربي، ط01، عمان، الأردن، دار الشروق.
- 9- شلبي ثروت محمد، (1999)، برنامج دراسة المجتمع-تنمية اجتماعية-، مصر، كلية الآداب، جامعة بنها.
- 10- فكرون السعيد (2004-2005)، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية- حالة الجزائر - رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر
- 11- قيرة إسماعيل، (2001)، في سوسيولوجية التنمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية
- 12- نابي عبد الحكيم عمار (2014)، «اتجاهات التنمية ونظيرتها ومدى ملاءمتها للتطبيق على دول العالم الثالث»، مجلة الجامعة ،قسم العلوم السياسية، جامعة الزاوية، ليبيا، رقم المجلد 01، العدد، ص ص 277-311
- 13- هويدي عبد الباسط وقنوعة عبد اللطيف (2014)، «الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية»، مجلة رؤى اقتصادية، رقم المجلد 04، العدد 07، ص ص 175-185